



الم المنتدى الاستراتيجي العربي
ARAB STRATEGY FORUM

تقرير حالة سوريا

دراسة الوضع الراهن والسيناريوهات المستقبلية



هذا التقرير لا يمثل التوجه الرسمي للمنتدى الاستراتيجي العربي بأي حال من الأحوال. فهو يضم تدليلاً للوضع العام، إضافة إلى بعض السيناريوهات التي طرحتها عدد من المحللين والمفكرين في الشؤون السياسية والاقتصادية.

نظرة على الوضع العام في سوريا



منذ عام 2011، تعاني سوريا من انقسام عميق وعديم استقرار، فضلاً عن دمار كبير أصاب معظم ثرواتها ومناطقها، وهجرة الملايين من سكانها. وعلى الرغم من محاولات خفض التوتر، مثل اتفاقية "أستانة" التي ساهمت في تهدئة نسبية، ظلت البلاد ساحة صراع لمختلف القوى الإقليمية والدولية، ما أدى إلى استمرار الأزمة وتعقدتها.

لقد كان الموضع الاستراتيجي لسوريا مطمعاً للعديد من القوى الإقليمية والدولية. فعلى سبيل المثال، رأت روسيا في المشهد السوري فرصة لإقامة موطئ قدم عسكري دائم في المنطقة، وقد تحقق لها ذلك عبر بناء قاعدة جوية في محافظة اللاذقية وأخرى بحرية في ميناء طرطوس. أما تركيا، فقد اعتبرت أنها الإقليمي مهدداً من قبل الأكراد الذين كانوا يحظون بدعم الولايات المتحدة الأمريكية، عبر قوات سوريا الديمقراطية (قسد).

من جهتها، كانت الجمهورية الإسلامية الإيرانية حريصة علىبقاء نظام الرئيس بشار الأسد، باعتباره صلة الوصل الحيوية في إمداد حليفها "حزب الله" في لبنان بالسلاح والعتاد. في المقابل، وجدت الولايات المتحدة الأمريكية في دعم "قوات سوريا الديمقراطية" وسيلة لتضييق الخناق على النفوذ الروسي في سوريا، لا سيما أن مناطق سيطرة قسد تتضمن حقول النفط والغاز، مما يمنح واشنطن ورقة ضغط مهمة.

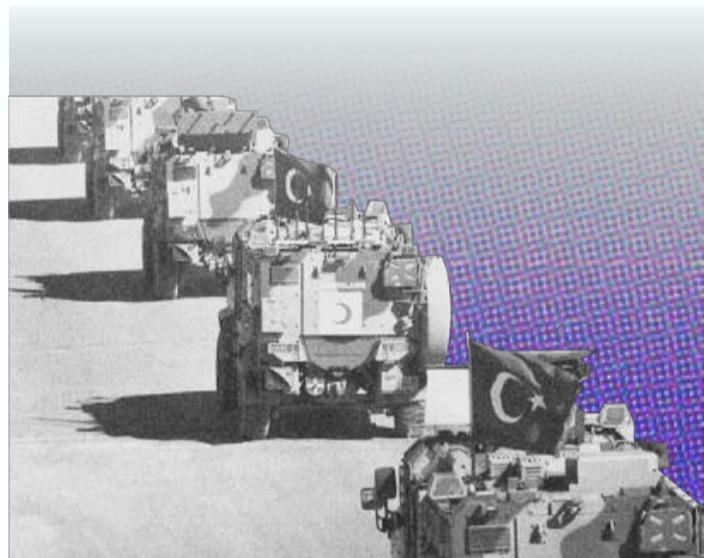




في السنوات الأخيرة، تشكلت خريطة نفوذ
ميداني منقسمة إلى ثلاثة أجزاء رئيسية

1

المعارضة المسلحة في
الشمال بدعم تركي:
حيث تسيطر على إدلب
ومحيطها.



2

النظام السوري بدعم
روسي وإيراني: كان
يسطير على معظم أنحاء
البلاد.



3

قوات سوريا الديمقراطية
(قسد) المدعومة أمريكيًا:
تفرض سيطرتها على مناطق
شرق البلاد.





المشهد تغيّر مؤخّراً، إذ نجحت المعارضة المسلّحة، بقيادة "هيئة تحرير الشام"، في شنّ هجوم مباغت قضى على نظام بشار الأسد، وتمكّنت من السيطرة على العاصمة دمشق. وبذلك أسدل الستار على نصف قرن من حكم حزب البعث. ومع انهيار القوات النظامية وفرار جنود النظام، انتهت قسد الفرصة لتعزيز موقعها في شرق البلاد، خاصة في المناطق التي انسحب منها الجيش المنهاج، بغية تعزيز منابع الثروة من نفط وغاز.

أثار السقوط السريع لنظام الرئيس السوري بشار الأسد شكوكاً حول تخلي أقرب حلفائه عنه، وفي مقدمتهم روسيا الالتحادية والجمهورية الإسلامية الإيرانية. ويعزى ذلك إلى استنفاف روسيا في أوكرانيا وانشغال إيران في مواجهة مع إسرائيل، فضلاً عن مماطلة الرئيس الأسد في التجاوب مع عروض السلام التي تلقّاها من الرئيس التركي رجب طيب أردوغان، ورفضه الاستجابة للمطالب والشروط التي اقترحها أردوغان في الأسابيع الأخيرة.





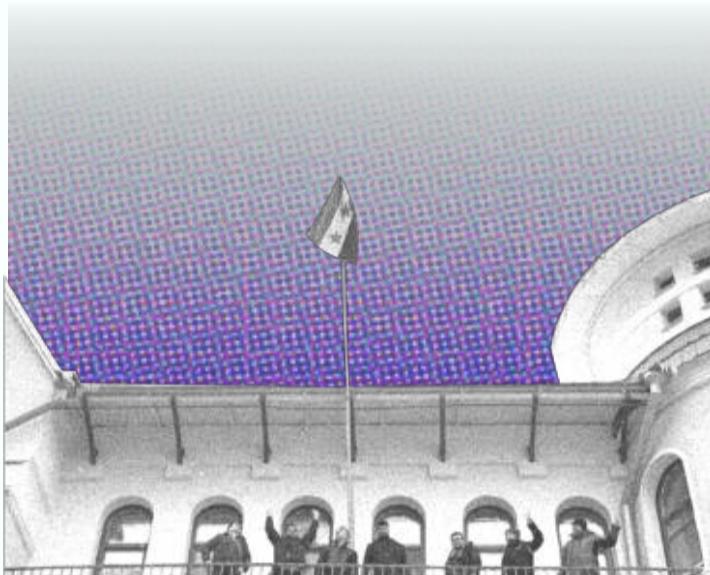
ظهرت "هيئة تحرير الشام" لأول مرة على شاشة التلفزيون السوري الرسمي، معلنةً في بيان موجه إلى الشعب السوري أنّ "الشعب السوري أسقط النظام". وأكدت الهيئة أنّ قوى المعارضة تعكف حالياً على حماية "مؤسسات الدولة"، مشدّدة على أنّ

الاقتراب منها أمرٌ محظوظ. كما وجّهت الهيئة خطاباً للقوى الإقليمية والدولية التي تراقب عن كثب نتائج سقوط نظام الرئيس بشار الأسد وما قد ينجم عنه من تداعيات، مؤكّدةً بلهجة هادئة أنّ المشهد السوري لن يكون تكراراً للمشهد العراقي عقب سقوط بغداد عام 2003.

تقوم "هيئة تحرير الشام" حالياً بالتقدم بوتيرة متسارعة نحو منطقة الساحل السوري ذات الأغلبية العلوية، بهدف تأمين هذه المنطقة والгиولة دون قيام الضباط والجنود العلويين بتشكيل



ميليشيات مسلحة معادية للسلطة الجديدة في دمشق. وفي حال نجحت الهيئة في السيطرة على الساحل دون اللجوء إلى العنف وبسرعة، فإن هذا سيعزز مشروعيتها في نظر الشعب السوري، كما سيقوي موقفها أمام كل من روسيا والولايات المتحدة الأمريكية.



حتى الآن، لا تزال الأوضاع في العاصمة دمشق هادئة نسبياً، وقد استأنفت الوزارات والمؤسسات الحكومية عملها كالمعتاد. وظهر دولة رئيس مجلس الوزراء في عدد من المقابلات الإعلامية، مؤكداً استمرار مسيرة العمل في مؤسسات الدولة.

بالتزامن مع هذه التطورات، يسود قلق في صفوف قادة قسد من قدوم الرئيس الأمريكي السابق دونالد ترامب إلى البيت الأبيض، واحتمال سحب الدعم الأمريكي، خصوصاً أن واشنطن تحفظ بنحو 900 جندي في مناطق قسد.



وعلى الجانب الآخر، لم تفوت إسرائيل الفرصة للتغلب في الأراضي السورية، مستندةً إلى مبررات أمنية، وسيطرت على المنطقة العازلة وجبل الشيخ الإستراتيجي، وواصلت التقدّم نحو ريف دمشق. كما شنت أكثر من 400 غارة جوية دمّرت ما تبقى من القوة العسكرية السورية من سلاح الجو وبحرية، ما يودي برغبة إسرائيل في رؤية "سوريا الجديدة" شبه منزوعة السلاح.



الفائزون والخاسرين



في خضم المتغيرات التي شهدتها الساحة السورية، يبرز عدد من المحللين رؤى متباعدة حول القوى الخاسرة والفائزة. فثمة من يرى أنّ روسيا تقع في مقدمة الخاسرين، إذ كشفت حرب أوكرانيا عن محدودية قدراتها في مواصلة دعم حليفها السوري، وعن عجزها عن إنقاذه، ما ألحق ضرراً بالغاً بصورتها الدولية، وقد يدفع شركاءها وحلفاءها المحتملين إلى إعادة النظر في خيار التحالف معها مستقبلاً.

وفي السياق ذاته، يصف بعض المحللين إيران بكونها أحد أكبر الخاسرين، حيث اهتزَّ "دور المقاومة" الذي كانت تتفاخر به طهران، بسقوط سوريا، الشريان الحيوي لهذا الدور، إلى جانب تراجع دور "حزب الله" وتجييم قدراته، ما أفقد إيران إحدى أهم ركائز نفوذها الإقليمي.

في المقابل، يرى فريق آخر من المحللين أنّ تركيا تُعدّ أبرز الرابحين، إذ ساهم دعمها المستمر للمعارضة المسلّحة في تأسيس منطقة عازلة واسعة تعزّز أمن حدودها، وتمكن أنقرة دوراً محورياً ومؤثراً في رسم معالم مستقبل سوريا.





شكل السقوط السريع لنظام الرئيس بشار الأسد مفترق طرق للقوى الدولية والإقليمية المعنية بالشأن السوري. ففي غياب النظام الذي راهنت عليه بعض الأطراف، ظهرت قوى معارضة تسعى لترسيخ دعائم سلطة جديدة، بينما تعيد الدول الكبرى ترتيب أوراقها بما يتناسب مع معادلات الواقع الجديد على الأرض. وفيما يلي أبرز التوجهات الدولية:

الموقف الأمريكي



يتسم الموقف الأمريكي بعدم الثبات في هذه المرحلة، فقد أبدت إدارة الرئيس جو بايدن ترحيباً حذراً، معلنةً أن أولوية واشنطن في الفترة الراهنة، التي شهدت سقوط نظام الرئيس بشار الأسد، تتمثل في "ضمان عدم استغلال الوضع الحالي لعودة تنظيم الدولة (داعش)، أو التسبب في كارثة إنسانية.

أما الرئيس السابق دونالد ترامب فقد دعا إلى عدم التدخل في هذه اللحظة، غير أن الواضح هو أن الولايات المتحدة تعتمد التعاون مع السلطة الجديدة في دمشق. وفي هذا، صدر تصريح أمريكي بشأن إمكانية رفع "هيئة تحرير الشام" من قائمة التنظيمات الإرهابية، شريطة التزامها بمعايير محددة.

بالنسبة لواشنطن، يبقى السؤال الرئيسي: هل هي على استعداد للتصادم مع أنقرة حمايةً لحليفها الكردي في شمال شرق سوريا؟



الموقف الروسي



تجد موسكو نفسها أمام معضلة صعبة. فمن جهة، بذلت روسيا جهوداً عسكرية وسياسية كبيرة لدعم نظام الأسد، ومن جهة أخرى تواجه ظروفاً صعبة بسبب انخراطها في أوكرانيا. وقد تضطر روسيا للتعامل مع السلطة السورية الجديدة، سعياً للحفاظ على مصالحها العسكرية والاقتصادية، وضمان عدم خسارة نفوذها الإقليمي الذي اكتسبته خلال السنوات الماضية.



موقف قوى "مدور المقاومة"

تواصل القوى والأحزاب والشخصيات الشيعية في لبنان والعراق وإيران التعبير عن صدمة وغضب وحزن عارم سقوط نظام الرئيس بشار الأسد، ما يشير إلى أنّ "محور المقاومة"، أو ما يُعرف بـ"الهلال الشيعي"، قد تلقى ضربة كبيرة قد يصعب التعافي منها. وفي ظلّ وصول الرئيس الأمريكي السابق دونالد ترامب إلى البيت الأبيض، والذي تعهد بانتهاج سياسة "الضغط الأقصى" على طهران، تبدو إيران "مهيأة للدخول في حالة من "الانكماش الاستراتيجي".

الموقف الإيراني



تلقت إيران ضربة موجعة بسقوط حليفها في دمشق، الأمر الذي يضع "محور المقاومة" أو ما يُعرف بـ"الهلال الشيعي" أمام تحدي وجودي. ومع تزايد الضغوط الأمريكية وتبني سياسة "الضغط الأقصى" في عهد الرئيس السابق دونالد ترامب، يبدو أنّ إيران ستواجه مرحلة "انكمash استراتيجي" في المنطقة، وستحاول التعاطي مع المعطيات الجديدة بحذر، دون التخلّي عن تطلعاتها الإقليمية.



تقدير المواقف الدولية حول سوريا



الموقف التركي



تبعد تركيا أمام فرصة تاريخية لتعزيز دورها الإقليمي، من خلال طرح مبادرات سياسية ومحاولة لعب دور الوسيط. ورغم رفض النظام السابق لشروط الرئيس رجب طيب أردوغان، فإن السلطات الجديدة في دمشق قد تتعامل بشكل أكثر براغماتية مع المقتربات التركية، لا سيما أنّ أنقرة تمتلك نفوذاً مؤثراً على بعض فصائل المعارضة والقوى السياسية فيها، وعلى ملف اللاجئين.



الموقف الإسرائيلي

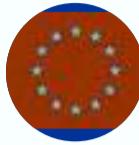


مع التطورات الأخيرة في الساحة السورية، سعت إسرائيل إلى استغلال الفراغ السياسي والأمني الناتج عن سقوط نظام الرئيس بشار الأسد بهدف تعزيز مصالحها الإقليمية وتحقيق مكاسب استراتيجية على الأرض. فمنذ اللحظات الأولى لتحرك قوات المعارضة باتجاه دمشق، عملت إسرائيل بهدف ومن خلف الكواليس على التأثير في مسار الأحداث، إذ وظفت قدراتها

الاستخباراتية والعسكرية لضعف خصومها الإقليميين المرتبطين بإيران، وتحييد أي تهديد محتمل لأمن حدودها الشمالية، إضافة إلى تعطيل عمليات نقل الأسلحة النوعية التي قد تصل إلى الجماعات المعادية لها. وبفضل هذه التحركات المبكرة والمدروسة، تمكّنت إسرائيل من تعطيل بعض البنية التحتية العسكرية المعادية، وتحييد عدد من المقاتلات الحربية والمستودعات المحتملة للأسلحة، فضلاً عن كسب موطن قدم في الترتيبات الأمنية المستقبلية لسوريا الجديدة، ومن ثمّ ضمان عدم تحول البلاد إلى قاعدة نفوذ جديدة لخصومها على المدى البعيد.



موقف الدول الأوروبية



تطاول العواصم الأوروبية، ولا سيما برلين وباريس ولندن، التعامل بحذر مع التطورات، واضعةً نصب عينيها قضايا الهجرة والإرهاب والإعمار. فهذه الدول ترغب في رؤية استقرار حقيقي يسمح بعودة اللاجئين ويحول دون تمدد الجماعات المتطرفة، ما قد يدفعها إلى دعم مبادرات تفضي إلى استقرار طويل الأمد في البلاد.

في المحصلة، تتعامل القوى الدولية مع سوريا الجديدة من منطلقات براغماتية، تسعى من خلالها إلى حماية مصالحها الإقليمية، ومنع الانزلاق نحو فوضى تشبه تلك التي عرفتها المنطقة في السابق. ويبقى المستقبل مفتوحاً على احتمالات عدّة، بقدرة الأطراف المختلفة على الوصول إلى تفاهمات سياسية مستدامة.





سيناريو المحاصصة الطائفية

وفقاً لهذا السيناريو، تتوصل كلٌ من تركيا والولايات المتحدة الأمريكية إلى اتفاق يقضي بتشكيل حكومة انتقالية، تتبعها عملية التصويت على دستور جديد يقوم على نظام "محاصصة طائفية" شبيه بالنظمتين اللبناني والعربي. في هذا الإطار، تكون السلطة المركزية ذات غالبية سنية وتحتاج بعلاقات وثيقة مع تركيا، في حين يحظى الأكراد بحكم ذاتي يتمتع بنفوذ أمريكي واضح، مع علاقات إيجابية تربطهم بكلٌ من إسرائيل وإيران.

وفي ظلّ هذا الوضع، تتوّزع الحياة السياسية والاجتماعية بين أحزاب وقوى ومؤسسات تمثّل المكوّنات السنية والعلوية والكرديّة والمسيحيّة. وقد يشهد المشهد السياسي أيضاً منافسة ملحوظة بين النخب التجارّية في مدینتي دمشق وحلب، ما يُضفي مزيداً من التعقيد على التحالفات والتوازنات الاقتصاديّة والاجتماعيّة في.





سيناريو النزاعات الداخلية

يشهد المشهد الميداني تطورات متسرعة، بدءاً بسيطرة الجماعات السنّية المسلّحة على منطقة الساحل ذات الأغلبية العلوية، ثم انتقال هذه الجماعات للسعى إلى بسط نفوذها على المناطق الخاضعة للسيطرة الكردية، خصوصاً تلك التي تضم حقول النفط والأراضي الزراعية، والتي يقطن بعضها أكثريّة عربية سنّية. وتأتي هذه الخطوة في سياق تأمّن موارد مالية للسلطة الجديدة في دمشق.

وفي ظل هذه التحركات، قد تندلع اشتباكات وربما معارك مفتوحة بين الجماعات المدعومة تركياً وبين القوات الكردية، ما قد يدفع بالأتراك إلى الانكماش جغرافياً، مع استمرار المعارك إلى أن تتدخل الولايات المتّدة بشكل أو بآخر لاحتواء الأزمة.

أمام هذا المشهد، قد تتجه كل من المكوّنات السنّية والكردية إلى إعلان دول أو كيانات سياسية مستقلة خاصة بها، بينما تبقى سوريا مسرحاً لصراع متواصل بين الجماعات المتطرفة. ويؤدي هذا التّشظي إلى البلاد وفق أسس عرقية وطائفية، وارتباط كل منطقة بقوى إقليمية ودولية مختلفة.

نتيجةً لذلك، تتقاطع المواجهات بين "هيئة تحرير الشام" والقوات الكردية، ممثّلة بـ"قوات سوريا الديمقراطية" (قسد)، في معارك تهدف للسيطرة على الموارد الطبيعية من نفط وزراعة. في الوقت نفسه، تظل سيطرة "هيئة تحرير الشام" على الساحل العلوي سيطرة هشّة، مع وجود مقاومة مستمرة وخفية، قد تدّهش بدعم خارجي لا يمكن استبعاده من حسابات التوازن المستقبلي.





سيناريو السلطة العسكرية-الانتقالية

تتوّصل تركيا والولايات المتحدة الأمريكية إلى اتفاق على تشكيل حكومة فترة انتقالية، ووضع دستور مؤقت يؤكد وجود سلطة شبه مركبة في دمشق، مع تأسيس جيش قوي يمسك بزمام الحياة السياسية في البلاد.

في هذا الإطار، تصبح الحياة السياسية خاضعة لتأثير "هيئة تحرير الشام"، التي تتحوّل بدورها إلى حزب سياسي يخوض الانتخابات، مع احتمالية بروز منافسة من جانب جماعات متدينة، وظهور تيارات سلفية، وحزب كردي، وحزب علوي.

وقد يميل المشهد السياسي نحو الانسداد، وقد تتوالى الأزمات، مما يمهد الطريق أمام احتمالات وقوع انقلاب أو اندلاع اشتباكات مسلّحة محدودة.





سيناريو الاستقرار النسبي وإعادة الإعمار

يعد هذا السيناريو الخيار الذي علق عليه المجتمع الدولي آمالاً كبيرة لإنها حالة الفوضى والدروب في سوريا. ومن المتوقع أن يحظى هذا المسار بدعم دولي وإقليمي واسع، باعتباره الحل الأمثل لإنها الأزمة السورية، وذلك من خلال:

الحفاظ على وحدة المعارضة وانسجام مواقفها

إذ يتعمّن على مختلف الأطراف المعارضة توحيد صفوفها والتنسيق فيما بينها للوصول إلى رؤية مشتركة حيال مستقبل البلاد.

انحسار النفوذ الخارجي تدريجياً

بحيث تتمكّن سوريا، على المدى البعيد، من استعادة سيادتها الكاملة، وضمان استقرارها الداخلي بعيداً عن التدخلات الخارجية.

التوافق على تشكيل حكومة انتقالية بدعم دولي

يتركز دور هذه الحكومة على إطلاق عملية إعادة الإعمار، وبناء دولة ترتكز على سيادة القانون وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية.

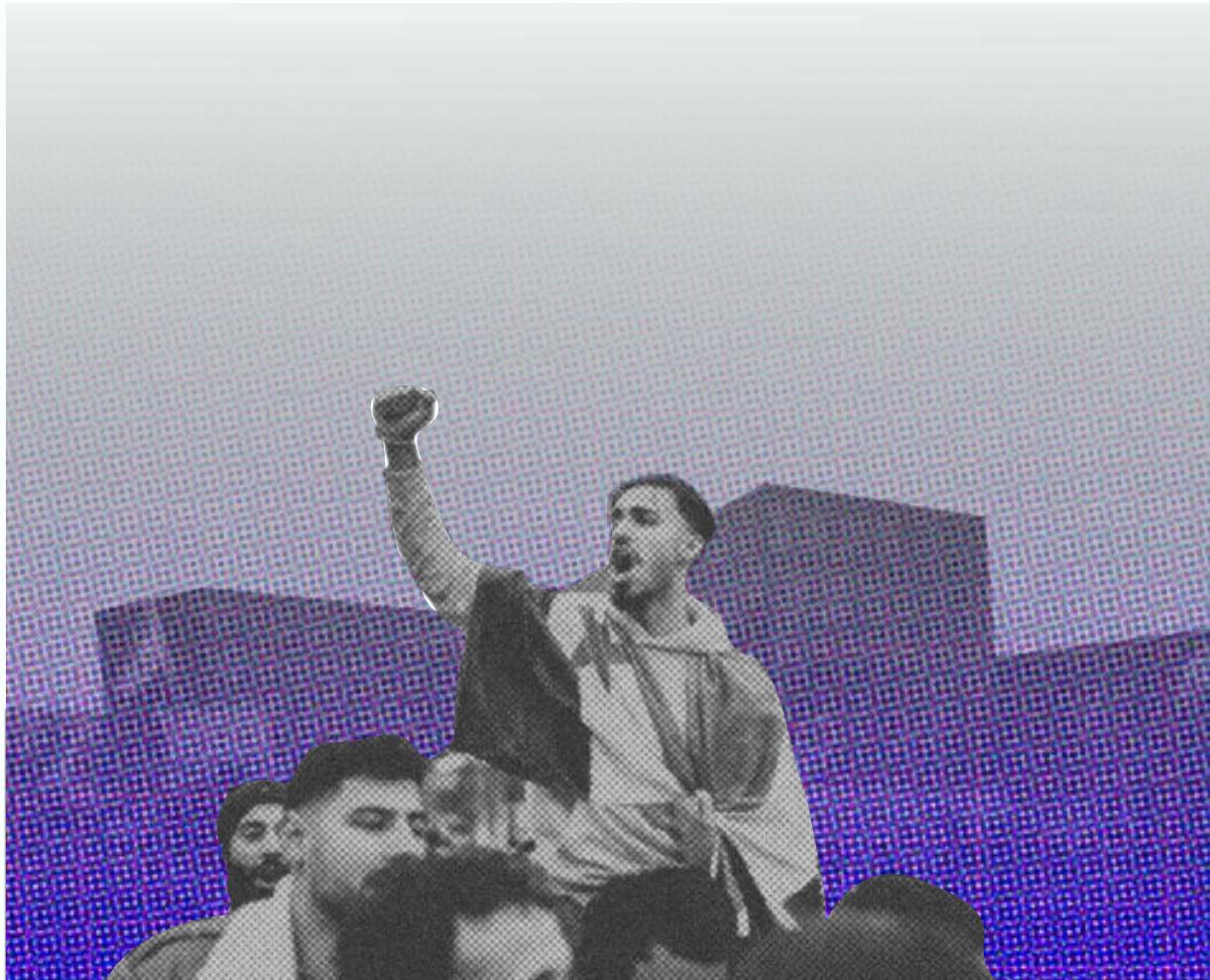
ورغم حاجة هذا السيناريو إلى فترة زمنية طويلة وإجراءات معقدة لتطبيقه، فإن ما حدث في الأيام الماضية من تسلّم قادة الجيش للسلطة بشكل سلمي، إلى جانب حرص المعارضة على الحفاظ على مؤسسات الدولة وتشغيلها عبر كوادرها الوطنية، فضلاً عن المبادرة إلى تشكيل حكومة مؤقتة لإدارة شؤون البلاد، تمثّل جميعها مؤشرات إيجابية على إمكانية تحقّق هذا السيناريو على المدى البعيد. هذا بالطبع مرهون بعدم انقسام المعارضة أو انخراطها في صراع داخلي على السلطة، بما يضمن استمرار مسار الاستقرار وإعادة الإعمار.



سيناريو الدولة الدينية

في ظلّ تكون حكومة سورية جديدة ذات توجه ديني، برئاسة شخصية محسوبة على التيارات الدينية، تواجه هذه الحكومة خيارين أساسين: إما الانفتاح والعودة إلى الحاضنة العربية، وتبني نموذج الدولة المدنية التي تحتضن مختلف الأطياف والمكونات المجتمعية، وإما الانغلاق ضمن إطار متشدد، في إطار متشدد.

ويطرح هذا التحول تساؤلاً جوهرياً: هل سيقبل الشعب السوري بحكومة ذات صبغة دينية واحدة، في مجتمع متعدد الانتماءات، عاش لخمسين عاماً تحت حكم حزب البعث وما رافقه من تحديات شتى؟ إن الإجابة عن هذا السؤال ستكون مرهونة بمدى قدرة الحكومة الجديدة على تقديم نموذج حكم عادل، يضمن التعدّدية، ويصون الحريات، ويحقق العدالة الاجتماعية. ففي مرحلة ما بعد الحرب، تتطلع الأغلبية إلى السلام والاستقرار والتنمية، بعيداً عن أي صيغة جديدة من الاستبداد، بغض النظر عن التوجه الذي تنطلق منه.





سيناريو اشتعال الصراع على السلطة بين مكونات المعارضة



يتبلور هذا السيناريو في مرحلة ما بعد وصول تيارات المعارضة أو المقاومة إلى السلطة، ويذكرنا بما حدث في أفغانستان عقب انسطاب الاتحاد السوفييتي في أواخر الثمانينيات، حينما تنافست الفصائل الجهادية فيما بينها

على النفوذ والسلطة. ولا يُستبعد تكرار هذا المشهد في سوريا لسبعين رئيسين:

وجود تناقضات داخل صفوف المعارضة

على الرغم من توحد هدفها جمِيعاً في إسقاط نظام الرئيس بشار الأسد، فإن دوافع هذه الفصائل قد تتعدد وتعارض وفقاً لمصالح كل طرف، وانتماءاته الأيديولوجية، والسياسية، والمناطقية.

تضارب مصالح القوى الخارجية



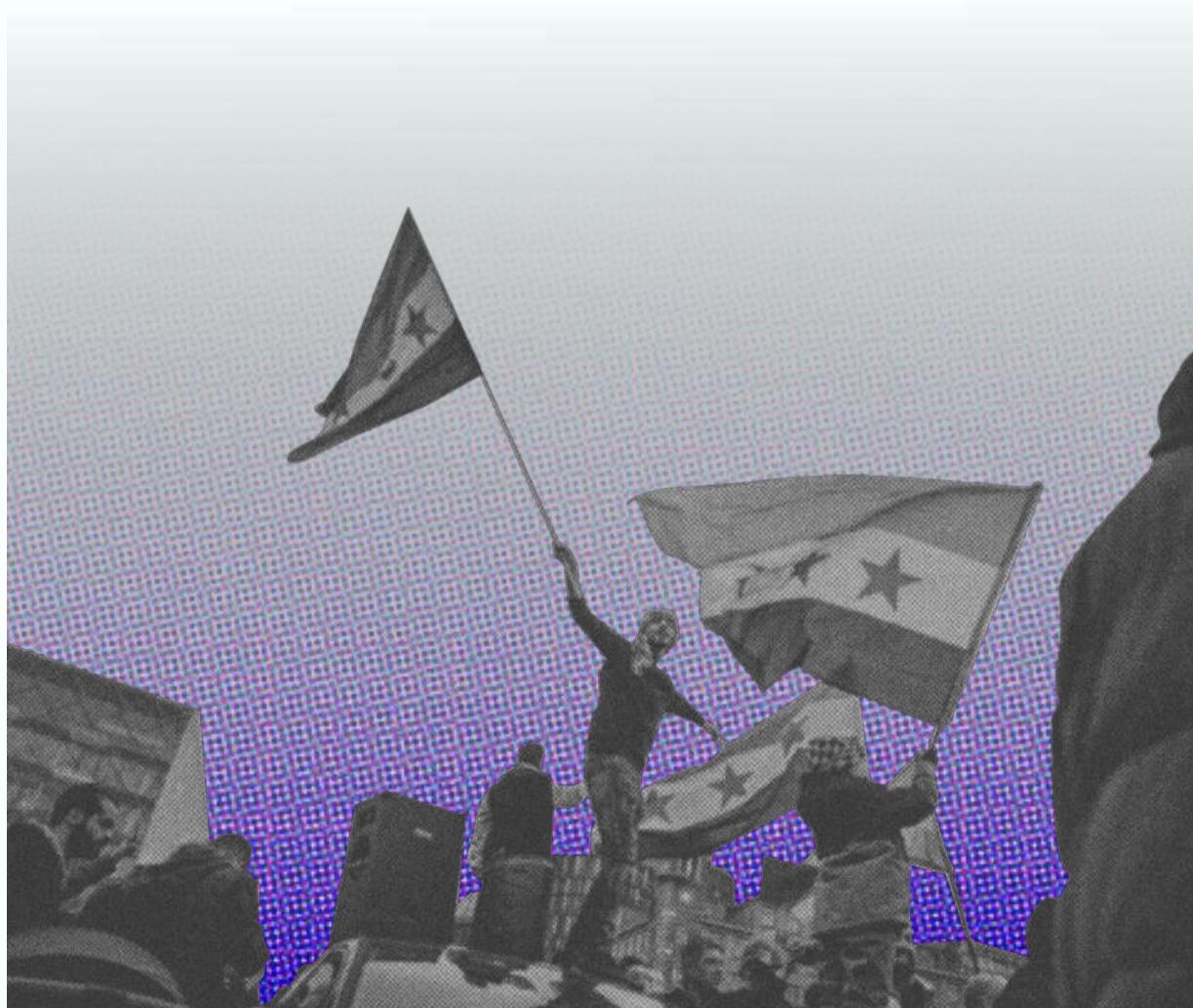
قد تعمل بعض الأطراف الإقليمية والدولية على تشجيع الصراع الداخلي بين مكونات المعارضة، بهدف تحقيق مصالحها الخاصة وتوسيع نفوذها في الساحة السورية، ما يؤدي في نهاية المطاف إلى تفكك الدولة وانهيار بنيتها المؤسسية.



سيناريو استمرار القوى الداعمة للمعارضة في فرض أجنداتها السياسية

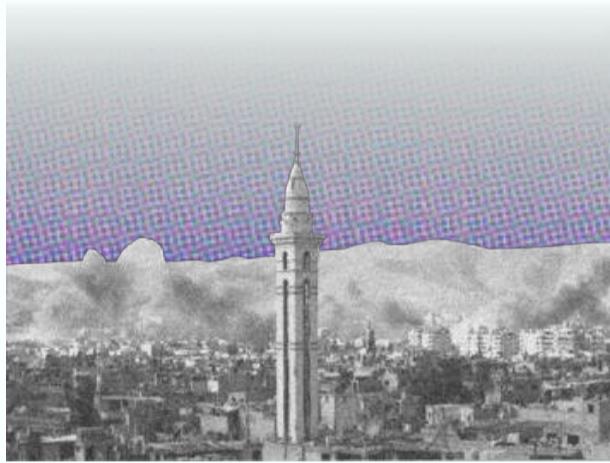
منذ تشكُّل المعارضة السورية عام 2011، حظيت بدعم إقليمي ودولي متعدد الأوجه، ارتبطت شروطه وغاياته بمصالح الجهات الداعمة في ما أطلق عليه لاحقاً "سوريا الجديدة". وفي ضوء ذلك، قد تسعى هذه القوى الخارجية إلى جني ثمار دعمها عبر التدخل المباشر أو غير المباشر في الشأن السوري، مما يضعف من سلطة الحكومة المركزية، و يجعل البلاد عرضة للتفتّت إلى مناطق نفوذ متفرّقة.

وفي حال عدم وضع حد للتأثيرات الخارجية، فقد يُؤول الأمر إلى نظام سياسي مُقسّم بالتراضي، يقترب في بنائه من النظام الفيدرالي، حيث تحتفظ كل منطقة بقدر من الحكم الذاتي والنفوذ. ويقدم النموذج العراقي مثالاً حيّاً على ما قد تواجهه سوريا، إذ شهدت بغداد تدخلات خارجية متواصلة أسهمت في إضعاف مؤسسات الدولة، الأمر الذي قد يتكرّر في الحالة السورية ما لم يتم تحديد هذه التدخلات والتواافق على رؤية وطنية جامعة.





سيناريو تحول سوريا إلى دولة هشة



يرتبط هذا السيناريو بعجز المعارضة عن بناء دولة مستقرة وقوية، نتيجة التدخلات الخارجية والتناحر الداخلي، مما يجعل سوريا دولة ضعيفة غير قادرة على إدارة شؤونها أو الدفاع عن سيادتها. وتجسد ملامح هذا السيناريو في الحالات التالية:

استمرار الصراعات بين فصائل المعارضة

وبخاصة الجماعات المسلحة ذات الجذور المرتبطة بتنظيم "القاعدة"، التي قد تتنافس فيما بينها لتحقيق مكاسب ضيقة. ويؤدي تصاعد هذه الصراعات، مع تدخلات خارجية داعمة لطرف على حساب آخر، إلى تفاقم الأزمات الإنسانية والسياسية.

استغلال بقايا النظام السابق للمرحلة الانتقالية

قد تنجح بعض العناصر المرتبطة بالنظام السابق في تشكيل خلياً أو ميليشيات داخلية مدعومة من قوى خارجية، بهدف استعادة نفوذ النظام القديم، أو إعادة إنتاجه بقيادة جديدة، ما يضعف سلطة الدولة ويقوّض أي جهود لبناء نظام مستقر.

استغلال دول الإقليم للفراغ السياسي

قد تنجح بعض العناصر المرتبطة بالنظام السابق في تشكيل خلياً أو ميليشيات داخلية مدعومة من قوى خارجية، بهدف استعادة نفوذ النظام القديم، أو إعادة إنتاجه بقيادة جديدة، ما يضعف سلطة الدولة ويقوّض أي جهود لبناء نظام مستقر.



استمرار الصراعات بين فصائل المعارضة

تواجه سوريا في المرحلة الراهنة خطر التقسيم، إذ سيكون على الحكومة الجديدة إما إقناع قوات سوريا الديمقراطية (قسد) بالجلوس إلى طاولة المفاوضات وضم مناطق سيطرتها إلى الدولة السورية الموحدة، أو اللجوء إلى الخيار العسكري لإخضاعها، بما يضمن استعادة الأراضي الشرقية التي تسيطر عليها قسد والحفاظ على وحدة البلاد.

غير أنّ خطر التقسيم لا يزال قائماً، في ظل سيطرة قسد على المناطق الشرقية الغنية بحقول النفط، مدعومة من الولايات المتحدة الأمريكية، وبما يخدم مصالح إسرائيل التي ترغب في استمرار تجزئة سوريا. ومن جانبها، ترفض تركيا وجود هذه القوات في جوارها، وقد تدفع فصائل المعارضة المسلحة لمطارتها أو حرمانها من الإمدادات.

وفي حال نجحت محاصرة قسد في شرق البلاد، ستكون حاجة هذه القوات إلى منفذ بحري أو قناة للتزوّد بالدعم اللوجستي أمراً حتمياً. وهنا يبرز الحديث عن "فرضية ممر داود"، التي تقضي بتوغل القوات الإسرائيلي المتواجدة حالياً في سوريا باتجاه مناطق قسد، لتأمين شريط إمداد خارجي.

على صعيد آخر، قد يُطرح سيناريو بديل يمنح قسد حكماً ذاتياً ضمن حدود الدولة السورية الموحدة، دون اللجوء إلى تقسيم فعلي للأراضي، ما يوفر حلّاً وسطاً يحافظ على سلامة البلاد الترابية، ويتيح لقسد الحفاظ على قدر من الاستقلالية في مناطق نفوذها الشرقية.





انطلق المنتدى الاستراتيجي العربي عام 2001 بوصفه إحدى أبرز المنصات المعنية بدراسة الحالة السياسية والاقتصادية في العالم والعالم العربي، وذلك من خلال مجموعة من التقارير والدراسات، فضلاً عن جلسات مخصصة لمناقشة الشؤون الاستراتيجية لصنع القرار وما تتضمنه من أجندة جيوسياسية واقتصادية.

وقد نجح المنتدى الاستراتيجي العربي في استقطاب العديد من رؤساء الدول وقادة الفكر في مجال السياسة والاقتصاد، بهدف استشراف المستقبل، ومناقشة المستجدّات، والاطّلاع على التوجّهات العالمية وأثارها المحتملة على المنطقة.